

السكان العالقون في أوقات الأزمة

ريتشارد بلاك ومايكل كولبير

من شأن التركيز على الأشخاص العالقين في الأزمة أن يمثّل تحديات على كلٍّ من المناهج النظرية والعملية في التعامل مع حركة السكان والأزمة إذا ما كانت تلك المناهج تعطي الأولوية لعملية التنقل. أما فيما يخص للأشخاص الذين لم تعد لديهم القدرة على التحكم بالقرار الخاص بالتنقل بعيداً عن الخطر المحتمل، فقد فقدوا أكثر من ذلك بكثير في نهاية المطاف.

هناك أسباب إنسانية واضحة تدعو للقلق إزاء الأوضاع التي يفقد فيها الأفراد القدرة على التنقل هرباً من الخطر. وتؤدي عدم قدرتهم على التنقل إلى مضاعفة استضعافهم بل قد تمنعهم من الوصول إلى الفاعلين الإنسانيين. وهناك مقدار متزايد من الأدلة تشير إلى وجود عوامل محفزة خاصة بالتغير المناخيّ مثلاً التي قد تمنع تلك الحركة بدلاً من أن تشجعها.

ولتصنيف الأفراد على أنهم عالقين لا ينبغي التفكير في عدم قدرتهم على الحركة فصعب بل يجب النظر فيما إذا كانوا يرغبون بالحركة أو يحتاجون إليها. ولا شك أنّ القدرة على الهجرة مؤشر معقد متعدد الجوانب يتضمن نطاقاً من السياسات المحتملة ذات الصلة التي قد تعيق الحركة والنفاذ إلى الموارد المهمة.

ولا بد عند النظر إلى قضية السكان العالقين التمييز بين القدرة على الحركة من جهة، والرغبة أو الحاجة إليها من جهة أخرى. فالمشكلة النظرية في التمييز بين الأشخاص الذين لا يرغبون بالهجرة وبين الأشخاص غير القادرين على ذلك، إضافة إلى احتمال عدم التنقل القسري أي التمييز بين من يرغب بالانتقال (أو الذين يحتاجون إلى ذلك أثناء الأزمة) لكنهم يبقون في مكانهم من جهة وبين أولئك الذين لا يرغبون بالانتقال من جهة أخرى، وهذا التمييز أمر في غاية الصعوبة لعدة أسباب ليس أقلها تغير أحكام الناس حول مدى ضرورة التنقل حتى لو تغيرت تلك الأحكام لمدة قصيرة من الزمن. ولا شك أنّ إعادة التأطير الدقيق لنظرية الهجرة حول المفهومات الثلاثة لفضاء الهجرة والموارد المحلية والعلاقات السببية التراكمية تمثل خطوة نحو تفسير النطاق الكامل لقرارات الانتقال^١.

ويتمثل مسوغ هذه المخاوف المتعلقة بعدم القدرة على التنقل في أنّ الفئات المستضعفة بالذات سوف تصح عاقلة ومع ذلك يسوغ الاستضعاف الشديد المحتمل للأشخاص غير القادرين على التنقل قسراً الاهتمام الكبير الممنوح لهذه الفئة. ويسوغ أيضاً بعض الجهود المبذولة لاستقراء المعلومات الموجودة لهدف الحصول على بعض الفهم حول كيفية استجابة هؤلاء الأشخاص العالقين لأزمات حادة تزداد حدةً وللصدمات وكيفية دعم تلك الاستجابات.

لقد كان للتغيير البيئي آثار في شلّ الحركة وقد بدأت هذه الآثار تلاحظ مؤخراً. ففي تقرير عام ٢٠١١ م مكتب الحكومة البريطانية للعلوم تبين إمكانية أن تكون الهجرة قد انخفضت بدلا من أن تكون أكثر انتشاراً بسبب التغيرات المناخية^٢. وفيما يتعلق بنغلادش، يذهب التقرير إلى أنّ الحركة كان يمكن أن تمثل واحدة من الاستراتيجيات المتبعة للتكيف مع الظروف ما بعد الكارثة..... لكن الكوارث في الواقع يمكنها أيضاً الحد من القدرة على الحركة



لاجنو ألبان كوسوفو مجتمعون على الحدود بين كوسوفو ومقدونيا، مايو/أيار 1999. وقد احتُجز اللاجئون في نقطة حدود بلايس خمسة أيام قبل السماح بدخولهم إلى مقدونيا. ووفق المصور هاوارد دافيز حياة اللاجئين وطالبي اللجوء لأكثر من عشرين عاما. يمكن الحصول على مزيد من الصور من أرشيفه الكبير على الرابط www.ey-camera.com

مارس/ آذار ٢٠١٤

بزيادة حاجات العمالة في الوطن الأصلي أو بسبب تقويض الموارد اللازمة للهجرة.“ وذهب التقرير أيضاً إلى أن المخاطر الكبرى ستقع على الأشخاص غير القادرين أو غير الراغبين في تغيير أماكنهم، وقد يسوء وضعها كثيراً بسبب السياسات التي أسبغ تبنّيها والمصممة لمنع الهجرة.^٤

ومن الأمثلة البارزة في هذا الخصوص مدينة نيو أورلينز وقت إعصار كاترينا. فقد غادر المنطقة الأشخاص الذين تمتعوا بالموارد مسبقاً قبل وصول الإعصار ومكثوا عند أصدقائهم أو أفراد أسرهم في مدن أخرى، أما الأشخاص الذين لم تكن لهم موارد (الفقراء أو الأفارقة الأمريكيون أو كبار السن أو المقيمون الذين ليس لديهم سيارات خاصة)، فقد بقوا في مكانهم وعلقوا بعد ارتفاع منسوب الفيضان. إذن، لقد كان لتلك الأزمة مخاطر كبيرة واجهها دون أي تناسب الأشخاص الأكثر استضعافاً. في حين أتت الحركة بفوائدها للبعض، أصبح السكان العالقون أكثر تهميشاً.

التصور المفهومي للسكان العالقين

فيما يتعلق بالأشخاص الذين يُمنعون من الوصول إلى الحركة منعاً كاملاً سواء أكان ذلك من خلال غياب مختلف أنواع رأس المال و/أو من خلال غير ذلك من المعوقات، كالنزاعات أو المخاطر أو السياسات فمن المحتمل أن يُعانوا من مجموعة مميزة من عوامل الاستضعاف التي نادراً ما تلقى اهتماماً ونادراً ما تُعالج.

ومن الضروري جداً التمييز بين فئة من يختار البقاء وفئة أخرى تُجبر على البقاء إذا ما اعتبرنا أن مفهوم السكان العالقين يتعلق بشكل أو بآخر بتطبيق مفهومي واسع النطاق. وربما يجوز تمييز عدم القدرة القسرية عن غيرها على أساس الحاجة إلى الانتقال وفقاً لبعض أنواع الخوف المسوّغ له من التعرض للنتائج إن لم يحدث ذلك الانتقال. أما مصطلح “عالقون” فهو يبرز مسألة الحاجة للهجرة.

ولقد أصبح الآن من الأمور الراسخة والثابتة أن النمط الشائع لهجرة الأزمات يتضمن تنقلات مؤقتة عبر مسافات قصيرة ولذلك ستكون السياسة الأكثر أهمية في موضوع السكان العالقين لأنها تؤثر على هذا النوع من الحركة. وباستثناء السكان المجاورين مباشرةً للحدود، من الأرجح أن يكون للتشدد في الضوابط على الهجرة الدولية أثر أقل من السياسات الأخرى التي لا تعالج القضايا الأخرى.

عالقون أثناء تنقلهم

تمثل أوضاع اللجوء المطولة مثلاً آخر واضحاً حول السكان القادرين جزئياً على الحركة لكن عالقون في نفس الوقت. وهذا هو الوضع بالتحديد في مخيمات اللاجئين أو النازحين التي تمنع وتقيّد انتقال خارج المخيم تقييداً رسمياً. أما الأفراد فقد مارسوا درجة من الحركة للوصول إلى المخيم ومع أن ذلك يوفر في العادة حلاً مباشراً لحاجات الحماية قصيرة الأمد فهو يمنع ويحرم الأفراد من الوصول المحتمل للموارد الضرورية لتسمح لهم بالاستمرار في التنقل ما يجعلهم عالقين في المخيمات بحكم الأمر الواقع.

ومن الضروري جداً التمييز بين فئة من يختار البقاء وفئة أخرى تُجبر على البقاء إذا ما اعتبرنا أن مفهوم السكان العالقين يتعلق بشكل أو بآخر بتطبيق مفهومي واسع النطاق. وربما يجوز تمييز عدم القدرة القسرية عن غيرها على أساس الحاجة إلى الانتقال وفقاً لبعض أنواع الخوف المسوّغ له من التعرض للنتائج إن لم يحدث ذلك الانتقال. أما مصطلح “عالقون” فهو يبرز مسألة الحاجة للهجرة.

ومع ذلك، في وضع الأزمة مثلما هو الحال في حالات الطوارئ السياسية أو الكوارث البيئية، لا يمكن الخطب بين النية الملحة لتخفيف تلك الأوضاع مع الحاجة لأنه حتى لو لم يكن هناك حاجة إنسانية واضحة للهجرة فهناك أشخاص سوف يفضلون البقاء. وحتى في الظروف صعبة للغاية ينتج التنقل عن خيار إيجابي. فلا ينحصر السكان العالقون على الأشخاص الذين يطمحون للانتقال فحسب بل يشتملون أيضاً على من هم بحاجة إلى الانتقال لتأمين حمايتهم الشخصية رغم عدم قدرتهم على ذلك.

أما في أوضاع التغيرات البيئية حيث يمكن النظر إلى الهجرة على أنها نوع من أنواع مواكبة التغيرات البيئية، يشير انخفاض مستويات رأس المال إلى كل من الاستضعاف الكبير إزاء الأزمات

وقد يصبح المرء عالقاً أثناء الحركة نتيجة مشروع فردي للهجرة. فعلى سبيل المثال، هناك نمط يزداد شيوعاً للهجرة والمهاجرين من غرب أفريقيا وهو الوقوف في شمال أفريقيا بدلاً من وصول أوروبا. ومن شأن الانقطاع في هذا النوع من الحركة أن يزيد من تعرض المهاجرين للخطر نتيجة اضطرابهم للانتظار مدداً مستمرة من الوقت في نقاط معينة أثناء الطريق، وهذا ما يجعلهم عالقين في نقاط معينة أثناء رحلتهم ويحرمهم من الموارد التي قد تقف أمامهم ضوابط الهجرة حائلاً تمنعهم من العودة إلى بلادهم.

الخلاصات

ليست المشكلة في وجود الأشخاص في المكان الخطأ عند التغيير المناخي أو وقت الأزمات. لكن المشكلة في وجود الناس في المكان الخطأ وعدم قدرتهم على فعل أي شيء لوجودهم هناك. وتتمثل تلك المسألة الأكثر إلحاحاً في كيفية تخفيض الاستجابات الحالية لاحتمالية أن يصبح الأفراد عالقين في أوضاع الأزمات. ولا بد من تطوير المداكر الخاصة بالأسباب التي تقع وراء عدم قدرتهم على الحركة لأن ذلك سيساعد استجابات السياسات الداخلية في أن تبدأ بدراسة أوضاع هؤلاء الناس الحقيقية. أما في وقتنا الحالي، فهناك محدودية كبيرة لفهمنا وإدراكنا لآليات السكان العالقين ما يمنعا من اقتراح أي إجراءات واضحة للسياسات للحد من استضعافهم أو لتمكينهم من الانتقال عندما يشعرون بالحاجة لذلك.

من الضروري توفير الحلول الإنسانية المقبولة سياسياً لهذا الاستضعاف الكبير الذي يواجهه المهاجرون العالقون في بعض السياقات، مثلما هو الحال فيما يتعلق بالسودانيين في صحراء سيناء أو الأمريكيين في أمريكا الوسطى أو مواطني أمريكا الوسطى الطامحين بالهجرة للولايات المتحدة الأمريكية من شمال المكسيك. وهناك أيضاً مناطق في المغرب أو جنوب أفريقيا حيث يجد المهاجرون أنفسهم منظمون ويستعدون استعداداً وفاقياً لاتخاذ ما يرونه مناسباً من الإجراءات.

لكن الاستجابة العملية للسياسات ليست واضحة، مع أن هناك نقاطاً متاحة للمشاركة. فالمبدأ الأخير من مبادئ نانسن تركز على الاستجابات الوطنية والسياسات الدولية التي تتضمن الانتقال المخطط له وتنفيذه على أساس نبذ التمييز والرضا والتمكين والمشاركة وإبرام الشراكات مع المتأثرين تأثيراً مباشراً دون إهمال الأشخاص الذين يختارون البقاء. فاختيار البقاء يختلف بكل وضوح اختلافاً تاماً على البقاء بسبب عدم القدرة على الانتقال.

في عام ١٩٩٣، صدر إعلان عن المفوض السامي للاجئين سوداكو أوغاتا حول الحق في البقاء للسكان المتأثرين بالأزمات. وقد لقي ذلك الإعلان في بداية الأمر انتقاداً على أنه محاولة مطبنة للحد من التنقل وتقييد طلب حق اللجوء، لكنه مع ذلك كان سبباً ملهماً لسياسة الحماية الوقائية التي أقرتها الأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين. وفي سياقنا هذا، مع أن هذه السياسة قد تبدو حسنة النية وتهدف إلى حماية العالقين فهي في الوقت نفسه قد تكون عقابية للعالقين ليس بسبب الأحداث بل بسبب التبعات المباشرة أو غير المباشرة للسياسة نفسها.^١

وما دام أننا لا نمتلك إلا معلومات ضئيلة حول السكان العالقين، يجب على هدف تلك السياسة أن تتجنب الأوضاع التي لا يتمكن فيها الناس من الانتقال إما يرغبون بذلك، بدلاً من الترويج لسياسة تشجعهم على الانتقال إما لا يرغبون بذلك. كما أن هذه السياسة بحاجة إلى معلومات محدّدة من تمكين الأشخاص من اتخاذ

ريتشارد بلاك rb51@soas.ac.uk المدير المشارك

للأبحاث والشركات في SOAS جامعة لندن مايكل كولير

m.collyer@sussex.ac.uk محاضر رئيسي في الجغرافيا في

جامعة ساسكس www.sussex.ac.uk

١. هامر ت، بروشمجان، ت. تاماس ك، فايس ت (محررون) (1997) الهجرة الدولية والتنقل والإهمال. منظورات متعددة المحاور. أكسفورد: بريغ.

Hammar, T, Brochmann, G, Tamas, K. and Faist, T. (eds) (1997)

International Migration, Immobility and Development. Multidisciplinary perspectives. Oxford: Berg

٢. لوبكيمان، س. سي. (2008) "التنقل غير الطوعي: حول الحجب النظري في دراسات الهجرة القسرية"، مجلة دراسات اللاجئين، 21(4) 475-454

Lubkemann, S C (2008) 'Involuntary immobility: on a theoretical invisibility in forced migration studies' *Journal of Refugee Studies*, 21(4) 475-454

٣. فورسات، الهجرة والتغير البيئي العالمي (2011) تقرير المشروع النهائي. لندن: المكتب الحكومي للعلوم.

Foresight: Migration and Global Environmental Change (2011) Final Project Report. London: The Government Office for Science.

٤. بلاك، ر، بينيت، س، ج، توماس، س، م، بيدنيتون، ج، ر. (2011) "الهجرة كوسيلة للتكيف" الطبيعة. 478، 447-449

Black, R, Bennett, S R G, Thomas, S M and Beddington, J R (2011) 'Migration as adaptation' *Nature* 478, 447-449

www.regjeringen.no/upload/UD/Vedlegg/Hum/nansen_prinsipper.pdf.٥

٦. هياندمان، ج. (2003) "وقائي أم ملطف أم عقابي؟ الفضاء الآمن في البوسنة والهرسك والصومال وسريلانكا" مجلة دراسات اللاجئين. 21(2) 167-185.

Hyndman, J (2003) 'Preventative, palliative or punitive? Safe spaces in Bosnia-Herzegovina, Somalia and Sri Lanka.' *Journal of Refugee Studies*

167(2) 185-167